القوات الإفريقية تواصل التدفق على باماكو... والحذر سيد الموقف

مالي: القوات الفرنسية تدخل ديابالي ... و«أزواد» تعرض مشاركتها في الحملة

جنود من الجيش المالي على مشارف ديابالي

نيونو «مالي» - «وكالات»: قالت مصادر أمنية إن طائرات من حاملات الجند الفرنسية والمالية المدرعة وشاحنات الإمداد دخلت بلدة ديابالي في وسط مالي في وقت مبكر من صباح الامس بعد أن اخلتى المتمردون الإسلاميون الذين كانوا يسيطرون عليها.

وذكر سكان أن ديابالي الواقعة على بعد 350 كيلومترا شمالي العاصمة باماكو كانت تاوي المجموعة الرئيسية للمتمردين جنوبي بلدتي موبتي وسيفاري إلى أن أرغمتهم الضربات الجوية الفرنسية على الفرار أو إلى محاولة أن يختفوا بين السكان.

وقال نائب قائد القوات المالية في نيونو القريبة والذي اكتفى بذكر اسمه الأول فقط وهو الكابتن ساماسا لرويترز «تقدمت القوات الفرنسية والمالية إلى ديابالي وستستمر في مهمتها المتعلقة بتأمين البلدة».

وأكد مصدر أمني آخر المعلومات وكانت القوات الفرنسية في مالي قد قالت إن الوضع في مدينة ديابالي، التي كان المتمردون الإسلاميون قد سيطروا عليها، غير واضح بعد يومين من انسحاب المتمردين.

قال كولونيل بالجيش الفرنسي إن «الوضع بمنطقة ديابالي ملتبس في الوقت الراهن».

وحذر ضابط رفيع المستوى بالجيش المالي من أن بعضا من سكان ديابالي متعاطفون مع المتمردين الإسلاميين، مضيفا أن هذا يجعل المهمة صعبة.

ويقول مسؤولون إن الإسلاميين غادروا ديابالي يوم الجمعة، لكن الجيش المالي يشك في أن المقاتلين مختبؤون في غابة قريبة، حسبما يفيد مارك دويل مراسلنا بمدينة نيونو القريبة.

وفي وقت سابق، قال مسؤولون إن قوات مالية وفرنسية تجوب ضواحي المدينة في دوريات تنطلق من مدينة نيونو الواقعة على بعد 50 كيلومترا جنوب ديابالي.

وأقر وزير الدفاع الفرنسي جين ايف لودريان يوم الأحد بأن القوات الفرنسية لم تحكم السيطرة على ديابالي لكنه قال إن هذا الأمر سيحدث خلال ساعات.

وأعلن لودريان أن الغارات الجوية الفرنسية تشمل الآن أهدافا في مدينتي غاو وتمبكتو، وذلك في توغل أكبر داخل المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

كما ذكر وزير الدفاع الفرنسي أن تدخل بلاده العسكري في مالي يهدف إلى إعادة سيطرة الحكومة على البلاد بأكملها.

وشنت القوات الفرنسية غارات جوية الأسبوع الماضي على ديابالي، التي سقطت في أيدي المتمردين يوم 14 يناير.

وهناك نحو 2000 جندي فرنسي في مالي يحاربون المتمردين الذي سيطروا على النصف الشمالي من البلاد.

الى ذلك عرضت الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تمثل طوارق مالي انضمام مقاتليها إلى قوات المجموعة الإقتصادية لغرب افريقيا التي تستعد للانخراط في العملية العسكرية التي تقودها فرنسا. وقال المتحدث باسم الحركة إبراهيم آغ محمد الصالح إنه يمكن استدعاء مقاتليهم المتفرقين لدعم تدخل تقوم به قوات من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا «إيكواس» بتفويض من الأمم المتحدة.

وأوضح الصالح في تصريحات لتلفزيون رويترز سجلت في نيامي عاصمة النيجر المجاورة، أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد «تريد محاربة الإرهابيين بجانب إيكواس والمجتمع الدولي».

وكانت الحركة المذكورة قد بدأت تمردا في شمال مالي مطلع عام 2012 وانتزعت زمام السيطرة على المنطقة من القوات الحكومية بعد انقلاب عسكري في مارس/ آذار. وسرعان ما استغلت الجماعات الإسلامية انتفاضة الطوارق بعد أن كانت تقاتل معهم في البداية وما لبثت أن همشتهم في المدن الرئيسية في المنطقة الصحراوية.

وقال الصالح إن «سكان أزواد الذين نقاتل من أجلهم هم أول ضحايا هذا الإرهاب ونخشى أن يقعوا ضحايا أيضا للعملية العسكرية خاصة من جانب جيش مالي».

وقالت وكالة رويترز إنه وفي ظل شعور الكثيرين في باماكو عاصمة مالي بالغضب من دور الطوارق في الأزمة الراهنة يستبعد أن يوافق الجيش على توليهم دورا رسميا في عملية لتحرير الشمال.

في هذه الأثناء يتواصل في العاصمة باماكو وصول القوات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا لدعم العملية العسكرية بالشمال وسط استمرار المعارك التي يخوضها الجيشان الفرنسي والمالي بهدف انتزاع المزيد من المدن من المتمردين.

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إن 50 جنديا سنغاليا وصولوا مما رفع عدد الجنود السنغاليين إلى 150 في حين عززت بنين قواتها في مالي ليرتفع عددهم إلى 650 جنديا بدل 300 كان مقررا من قبل.

عملية انتحارية منسقة على مقر «المرور» وسط العاصمة

أفغانستان: «طالبان» تكثف هجماتها على الشرطة في كابول

كابول «وكالات»: قال مسؤولون محليون ان مفجرين انتحاريين ومسلحين شنوا هجوما استمر سبع ساعات على مقر شرطة المرور في العاصمة الافغانية كابول امس في ثاني هجوم منسق على مبنى حكومي في اقل من اسبوع.

واعلنت طالبان مسؤوليتها عن هجوم الامس الذي زاد من احتمالات ان يكون المتمردون حريصين على اختبار قدرة قوات الامن الافغانية في العاصمة كابول بعد سلسلة من الهجمات الكبرى على اهداف غربية العام الماضي.

وتزايدت اعمال العنف في شتى انحاء افغانستان خلال العام الماضي مما اثار قلقا ازاء قدرة قوات الامن الافغانية المؤلفة من 350 الف فرد على تحمل المسؤولية بعد انسحاب القوات الاجنبية في 2014.

وقال البريجادير جنرال جوشتر كانز المتحدث باسم قوة المعاونة الامنية الدولية «ايساف» التي يقودها حلف شمال الاطلسي «من الواضح تماما انه كلما اصبحت مصادر الامن الافغانية في المقدمة كلما استهدفها المتمردون».

وقال نائب وزير الداخلية الافغانية الجنرال عبد الرحمن لرويترز ان ثلاثة من شرطة المرور قتلوا واصيب اربعة آخرون في الهجوم المستمر والذي بدا في حوالي الساعة السادسة بالتوقيت المحلي عندما فجر مهاجمان شحنات ناسفة.

واضاف «قتل ثلاثة ارهابيين ويتحصن اثنان آخران في غرفة وقد يفجران نفسيهما في اي لحظة». واقتحم المهاجمان باسلحتهما الآلية المبنى الواقع بين مركزين للشرطة وليس على مبعدة من مقر البرلمان والطريق الذي يقطعه النواب الافغان وهم في طريقهم الى عملهم.

وتصاعد دخان كثيف من المجمع المحاصر وحلقت طائرة هليكوبتر عسكرية افغانية فوق الموقع حيث كانت تدور معركة ضارية بين المتمردين وقوات الامن.

وقال مسؤول حكومي طلب عدم نشر اسمه «بصراحة هذا النوع من الهجمات مع بداية العام يشير الى ان الشهور القادمة ستكون صعبة».

واضاف «طالبان تريد ابراز وجودها وان تصل بمثل هذه الهجمات الى كابول».

أفراد من الأمن يهرعون إلى مقر شرطة المرور عقب الهجوم عليه أمس

نشرات

الأمير: التحرك الجماعي

وعلى كافة المستويات ما نهدف اليه من اطفاء لهيب الأزمة المشتعلة في سوريا لعدم تجاوب النظام مع كافة المبادرات على المستويين الإقليمي والدولي.

وأعلن سموه عن تقديم الدعم الكامل والتأييد لمبادرة خادم الحرمين الشريفين بزيادة رأس مال المؤسسات التنموية العربية لما ستسهم فيه من تفعيل دور هذه المؤسسات التنموية الهامة.

وجدد سموه التهنئة «للاشقاء في فلسطين بعد حصولهم على صفة مراقب في الأمم المتحدة وهو النجاح الذي تحقق بسبب عدالة القضية»، مؤكدا على أهمية توحيد الأطراف الفلسطينية لصفوفها ووضع خلافاتها جانبا، لافتا في الوقت ذاته إلى ان الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي يواجهها أبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية التعسفية تحتم المسارعة في تقديم الدعم اللازم لهم لتمكينهم من مواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

وشدد سموه على ضرورة أن ينأى العمل العربي المشترك بعيدا عن اي تأثيرات للخلافات السياسية، مضيفا سموه: وقد تأكد لنا صواب هذا النهج، ولعل استمرار عقد قممنا الاقتصادية وبانتظام يؤكد دقة رؤية تفكيرنا بضرورة الانطلاق بهذا العمل.

وأوضح أن ما تحقق عبر قمتينا السابقتين يعد انجازا نوعيا على مستوى العمل المشترك «ولكنه مازال دون مستوى الطموح المنشود مما يتوجب معه مواصلة الجهد وتجاوز العديد من العقبات التي تعيق عملنا حتى نتمكن من تحقيق المزيد من الانجازات».

ودعا سموه إلى مضاعفة الجهود والتعاون المشترك في التركيز على مجال العمل التنموي والاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بالبرامج والسياسات الاقتصادية والمالية وسن القوانين والتشريعات اللازمة لتحفيز التجارة البينية وتشجيع وحماية الاستثمار وتيسير حركة رؤوس الأموال وتشييد البنى التحتية المشتركة للمساهمة في خلق اقتصاديات قوية ومتينة توفر فرص العمل المنتج لأبناء الأمة وتكون قادرة على مواجهة تحديات المستقبل، مستطردا: كما أننا نؤمن بدور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية ودعم العمل العربي المشترك الأمر الذي يتطلب توفير الدعم الكامل له.

وأكد سموه أنه تم تفعيل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير ما يناهز الستين بالمئة من رأسماله البالغ مليار دولار من خلال مساهمة 15 دولة حتى الآن، مبينا أن ذلك يعد دلالة واضحة على الرغبة المشتركة في تعزيز العمل العربي المشترك وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة التي يضطلع بها قطاع الشباب في الوطن العربي، وحث سموه الجميع على الانضمام الى «المشروع العربي الحيوي حتى يستكمل اهدافه المرجوة».

من جهته أكد ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، في كلمة ألقيت بها القمة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أن المرحلة الحالية تتطلب منا تكثيف الجهود، داعيا إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات العربية إلى أكثر من 50 في المئة.

كما سجل ولي العهد السعودي أن مستوى التبادل التجاري بيننا لا يرقى إلى طموحاتنا، وقال: «أدعو إلى إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية».

بدوره أوضح الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي: إن «هذه القمة تعقد في مرحلة من أهم مراحل الأمة العربية»، مضيفا: «إننا نتطلع إلى العمل مع الإشقاء العرب للوصول إلى ما نتطلع إليه شعوبنا، وأكد أيضا «نريد وطنا عربيا خاليا من الأمية والفقر والمرض».

وأبدى الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي في افتتاح قمة الرياض رفضه للتدخل العسكري في شمال مالي، مؤكدا انه يؤجج الصراع في المنطقة، ويخلق بؤرة جديدة من الصراع الدامي تعزل المنطقة العربية عن العمق الإفريقي، وقال إنه يدعو إلى دعم الجزائر في موقفها من الأزمة.

ودعا لإطلاق مبادرة عربية للتنمية المستدامة، مؤكدا أن تحقيق هذه التنمية يمثل تأكيدا للهوية العربية، مشددا على ضرورة تنسيق الموقف العربي في هذا المجال، وتناول هذه القضية بصفة منتظمة في القمم العربية التنموية المقبلة.

وقال مرسي «إن إنشاء نظام اقتصادي عربي أصبح أمرا لازما لاستكمال الأبعاد الاقتصادية، بالتزامن مع التهديدات التي تواجه النظام العربي»، مشيرا إلى أن مسيرة العمل العربي المشترك، لم تحقق ما حققته مجموعات إقليمية أخرى، حيث لم تتح لها الفرصة بشكل كاف لبناء نظام اقتصادي مشترك، في ظل ظروف معقدة واجهتها محاولات التكامل.

أضاف: إن مصر تحرص على استقرار جميع الدول العربية، وتقف بجانب الجميع لدرء أي تهديد، وفي الوقت نفسه، فهي في حاجة لأشقائها فيما يتعلق بالاستثمار في الاقتصاد المصري، الذي اعتبره مؤهلا لتحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات المقبلة.

وطالب مرسي القادة العرب في «قمة الرياض» بعدم إغفال المشكلات الأنية في فلسطين وسوريا، داعيا إلى «مساندة الفلسطينيين في مواجهة ممارسات الاحتلال ضدهم، مع العمل على توفير احتياجات الحكومة الفلسطينية لمواجهة التزاماتها أمام شعبها، مع العمل على المستوى الدولي لمواجهة هذه الممارسات ضد الأشقاء الفلسطينيين».

وأكد الرئيس المصري على «ضرورة التحرك العربي السريع لمواجهة المعاناة المتفاقمة للشعب السوري ووقف نزيف الدماء المتواصل، وإنهاء هذه الحقبة، ليتمكن الأشقاء السوريون من اختيار قادتهم بشكل حر، مضيفا «وهو ما نسعى إليه حاليا بكل الطرق».

مجلس الوزراء

القانونية باجتماعها رقم «3/2013» بشأن مشروع قانون حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والذي يهدف الى مواجهة التطورات العالمية والمحلية التي تواكب جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب تفاديا لأوجه القصور التي كشف عنها التنفيذ الفعلي للتشريع الراهن بغية تفعيل اتفاقيات مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد وتحقيق الغاية المرجوة منها والقضاء على تلك النوعية من الجرائم التي تضر بالاقتصاد والوطني وتضرب جذوره.

وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لحضرة صاحب السمو الأمير تمهيدا لاحالته لمجلس الأمة.

واحيط المجلس علما في مستهل اجتماعه بتشكيل الوفد المرافق لحضرة صاحب السمو الأمير لحضور القمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية في دورتها الثالثة التي عقدت في الرياض - المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وعبر مجلس الوزراء عن لقته في ان يمثل هذا اللقاء اسهاما ايجابيا في مسيرة العمل العربي المشترك خاصة في ضوء المتغيرات التي تشهدها المنطقة التي تستوجب توثيق الترابط وتقوية اسس التعاون اقتصاديا واجتماعيا وحماية المصالح العربية المشتركة في مواجهة التحديات المختلفة في الحاضر والمستقبل.

كما استمع المجلس الى شرح تفصيلي حول الاستعدادات القائمة لدولة الكويت لأعمال المؤتمر الدولي الأول للمانحين للشعب السوري والمقرر عقده في نهاية الشهر الجاري وذلك للمساعدة في تقديم المساهمات اللازمة لدعم الشعب السوري ورفع المعاناة عنه في الداخل والخارج وخصوصا للاجئين السوريين في دول الجوار جراء استمرار الازمة الراهنة وقد اكد مجلس الوزراء ان هذا المؤتمر يشكل دعما قويا للجهود الانسانية التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الشعب السوري الشقيق.

وقد أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح بالمبادرة الكريمة لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه وجهوده الخيرية بشأن استضافة هذا المؤتمر على ارض الكويت لما يحمله من معان انسانية سامية لاسيما في ظل الاوضاع المأساوية التي يمر بها الشعب السوري الشقيق.

هذا وقد اعرب المجلس عن اسفه واستيائه وادانته الشديدة للعمل الارهابي المشين اثر عملية احتجاز الرهائن الكبيرة التي جرت في موقع لانتاج الغاز جنوب شرق الجزائر والذي ادى الى مقتل واصابة العديد من الضحايا الابرياء والخسائر والدمار في المنشآت واذ يعبر مجلس الوزراء عن استنكار دولة الكويت وادانتها الشديدة لهذا العمل الارهابي والاجرامي انطلاقا من موقفها المبدئي في رفض الارهاب بكافة اشكاله وانواعه ليؤكد تضامن دولة الكويت «قيادة وشعبا» مع الاشقاء في الجزائر معربا عن خالص تعازيه ومواساته سائلا المولى عز وجل ان يديم نعمة الامن والاستقرار على الجزائر الشقيقة وعلى امتنا العربية والاسلامية.

مجموعة «62»

الحالي تؤكد على ان هناك إصراراً نيابياً على الانجاز والتعاون وإعلاء مصلحة المواطن ونبذ الفرقة والانشقاق وتدني لغة الحوار.

ونوّه الى ان التزام النواب بحضور الجلسات واللجان كان العنوان الرئيس للفاعليات النيابية، موضحا ان المرحلة السابقة لم تشهد تأخر انعقاد أي من الجلسات لعدم اكتمال النصاب ولم ترفع أي جلسة لأي سبب سوى للصلاة.

ودعا جميع المواطنين والقوى السياسية الى الالتفاف حول شعار «الكويت فوق كل شيء» للعبور بالبلاد الى آفاق الاستقرار والنماء والأمن والرفاهية للمواطنين، إضافة الى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية وأي محاولة للنيل من الكويت.

واكد السبيعي احترام مجموعة «62» لكافة الآراء ووسائل التعبير عن الرأي وفق القانون والدستور، مستنكرا الأفعال غير المسؤولة للمسيرات غير المرخصة وما صاحبها من أعمال شغب وقطع الطرقات والتخريب والتصدي لرجال الأمن كما حدث في أعقاب مسيرة صباح الناصر.

«المالية» البرلمانية

مفتوحة مضيفة انه لايمكن القول ان جميع العملاء ليسوا قادرين على السداد وليس جميعهم توقف عن السداد بل ان هناك جزءا من العملاء غير قادرين على سداد قروضهم او توقفوا عن السداد اما بسبب لجوئهم الى القضاء او لجوء البنك الى القضاء. واكدت ان البنوك تتحمل جزءا من الاخطاء وتجب معالجة هذه المشكلة مضيفة ان الرأي الفني للجنة واضح وسترفع تقريرها بهذا الشأن الى مجلس الامة لمناقشته والتصويت عليه.

وفي هذا الإطار دعا النائب عبدالحميد دشتي الحكومة وتحديدا نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي الى تخفيف حدة التصريحات الملأى بالاستفزاز والمتعلقة بملف اسقاط فوائد القروض.

وقال دشتي في تصريح للصحافيين: سنطالب البنك المركزي باعادة النظر في مديونية المقترض وبداية تاريخ الاقتراض، وفضل دشتي حسم الامر سواء بالسلب او الايجاب، متمنيا ان يكون الحسم ايجابيا ومن خلال الوسائل الدستورية ونأمل ان تقتنع الحكومة حتى نكون عونا لها في اصلاح الخطأ الذي ارتكبته.

من جهة أخرى وافقت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في اجتماعها امس على مشروع مرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2012 بالموافقة على اتفاق تسوية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق «بشأن تعويضات الخطوط الجوية الكويتية».

وقال مقرر اللجنة النائب طاهر القيلكاوي في تصريح للصحافيين ان اللجنة استكملت في اجتماعها مع وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة ورئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف مناقشة مشروع المرسوم بقانون المذكور وراث «بعد الدراسة والتمحيص» الموافقة عليه واحالته الى مجلس الامة للتصويت عليه.

وذكر ان الحكومة العراقية ابدت حسن النية واودعت جميع مبالغ المطالبات المتفق عليها على دفعة واحدة في حساب البنك لدى دولة الكويت واتمت جميع الشروط في هذه الاتفاقية.

وافاد القيلكاوي بان اللجنة استمعت لملاحظات الاذينة وجميع الحضور حول المرسوم بقانون الموقع بدولة الكويت في يوليو 2012.

واوضحت المذكرة الايضاحية للمرسوم الذي نشر في ملحق خاص للجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في اواخر شهر اكتوبر الماضي ان «اتفاق التسوية نص في البند «1» على قيام وزارة المواصلات في دولة الكويت ببذل جهودها لقيام الخطوط الجوية الكويتية بتسوية مطالباتها على شركة الخطوط الجوية العراقية وغيرها من المؤسسات العراقية تسوية ودية نهائية».

كما نص اتفاق التسوية في البند «2» على قيام الخطوط الجوية الكويتية وشركة الخطوط الجوية العراقية بالايعاز الى محاميهم الدوليين باتخاذ الاجراءات القانونية لتأجيل السير في الدعاوي والاجراءات القضائية الاخرى المتعلقة بالمطالبات المذكورة في البند «1» لحين استكمال اجراءات التسوية النهائية.

والزم البند «3» من الاتفاق شركة الخطوط الجوية العراقية مقابل تسوية المطالبات الكويتية بدفع مبلغ 500 مليون دولار امريكي على الشكل التالي «أ»: مبلغ 300 مليون دولار امريكي تودع في حساب «اي. اس.سي.ار.ايه.دبليو» يتم تسديده من قبل البنك الذي يودع فيه الحساب الى الخطوط الجوية الكويتية حال اكمال التسوية النهائية وحسب شروط «اي.اس.سي.ار.ايه.دبليو» التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين «ب»: مبلغ 200 مليون دولار امريكي تدفع الى الخطوط الجوية الكويتية خلال الاشهر الستة الاولى من عام 2013. وقضى البند «4» بان تتولى وزارة المواصلات في دولة الكويت ووزارة النقل في جمهورية العراق باتخاذ كل الاجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

واعتبر البند «5» اتفاق التسوية السابق الموقع بين الطرفين بتاريخ 14 مارس 2012 ملغى ودون اي اثر قانوني.

على الصعيد ذاته اعلن مقرر لجنة المرافق العامة النائب عرنان المطوع عن اتفاق اعضاء اللجنة على 11 اولوية للفترة المقبلة، مشيرا الى احالة هذه الاولويات الى مكتب مجلس الامة لادراجها ضمن الاولويات التي يجري التنسيق بين السلطتين لترسيتها.

واوضح ان هذه الاولويات هي: انجاز المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012، بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شان اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي القضاء المملوكة للدولة، لاغراض الرعاية السكنية، وانجاز تقرير حول المشروع بقانون في شان الهيئة العامة للنقل، وانجاز تقرير حول المشروع بقانون في شان الهيئة العامة للرقابة الغذائية، وانجاز تقرير حول المشتوع بقانون في شان قانون انشاء الهيئة العامة للبيئة، وانجاز تقرير حول المشروع بقانون في شان الهيئة العامة للاتصالات، والنظر في التقارير المدرجة على جدول الاعمال وتقييمها للمناقشة مثل التحقيق في قضايا التعويضات المقررة من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، والتحقيق في قضايا التلوث البيئي في منطقة على صباح السالم ووضع المصانع في المنطقة الجنوبية.

الحمود: لجنة

والرؤية للاهداف التي تطمح الى تحقيقها من خلال هذه الوزارة».

واضاف انه شكل لجنة عليا من الكفاءات والمتخصصين لمعاونته في تحقيق اهداف الوزارة الجديدة مؤكدا حرصه على سماع كل الآراء والافكار من جميع شرائح الشباب لتحقيق الأهداف المنشودة.

وبين ان الشباب يشكل نسبة تفوق الـ50 في المئة من المجتمع الكويتي مشيرا الى ان الوزارة ستتبنى كل المبادرات والابتكارات المتميزة التي تخدم الدولة والعمل على مستوى القطاع العام او القطاع الخاص بشكل حقيقي وفعال لخدمة الكويت. واكد انه يولي اهتماما بالغا بفئة المبدعين من الشباب والعمل على اتاحة الفرصة لابراز ابداعاتهم وصقل مهاراتهم وتطوير مواهبهم لاستثمارها بما يعود بالنفع على المجتمع الكويتي.

«الكهرباء»: تدشين

ستسمح لهذه الفئة بدفع فواتيرها عبر الاتصال على رقم الوزارة 152 وطلب المحصل الذي سيقصدها في المنزل لجباية المبالغ المترتبة عليها واستصدار الوصل الخاص عبر ماكينة الدفع.

واشار الى ان هذه الخدمة تاتي ضمن سلسلة من الخدمات التي وفرها قطاع شؤون المستهلكين للمواطنين والمقيمين لتسهيل عملية الدفع ومنها فتح جميع المكاتب لجميع المستهلكين دون التحديد وفق المناطق والدفع عبر الانترنت وغيرها.

واكد الابراهيم ان الوزارة مستمرة بتنفيذ توجيهات صاحب السمو بايصال الخدمة الى الجميع داعيا اصحاب المزارع والاسطبلات الاسراع في دفع ما عليهم من مستحقات حيث ستباشر الوزارة الاسبوع المقبل تحصيل فواتير هذه الفئة من المستهلكين لاستكمال تحصيل جميع المبالغ المترتبة عليهم للوزارة.

الكويت لفرنسا

مكافحة العنصرية تجاه الاجانب وتعزيز وتطوير سياسات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين.

واضاف المستشار بوفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف مالك الوزان في كلمة بلاده امام المجلس ان الكويت اطلعت باهتمام على التقرير الوطني لجمهورية فرنسا المعروض امام مجلس حقوق الإنسان في اطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يوضح الجهود الكبيرة التي بذلتها لضمان تعزيز وحماية حقوق الانسان في مجال التمييز وعدم المساواة تجاه الأجانب وذوي المعتقدات المختلفة.

«الأوقاف»: لجنة

ما تنتهي اليه اللجنة من توصيات لتحقيق العدالة ومعاقبة المتجاوزين.

وبحث وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي و الامين العام المساعد للشؤون القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي حمد بن راشد المري امس عددا من الموضوعات ابرزها دور الامانة العامة لدول المجلس في التنسيق بين وزارات العدل الخليجية.

وتناول اللقاء بحث تبادل المعلومات والخبرات عبر تكليف الزيارات القضائية والقانونية والوقوف على احدث التشريعات بين دول مجلس التعاون الخليجي. واعرب الوزير المعوشرجي عن الشكر والتقدير للامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على ما تقوم به من دور ازاء توحيد التشريعات بين دول المجلس وتكليف مجالات التعاون بين الاجهزة القضائية والعدلية.